الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.134
14 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة (أ. احسان)
على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن
مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.20

تدابير فورية لصالح أشد البلدان تأثرا (١)

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، اللذين قررت فيهما بدء برنامج خاص لتقديم المساعدات في حالات الطوارئ والمساعدات الانمائية الى أشد البلدان النامية تأثرا بالأزمة الاقتصادية ، على وجه الاستعجال وللفترة اللازمة ، على أن تمتد هذه الفترة الى نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني على الأقل ، وذلك لمساعدة البلدان المذكورة على تذليل صعوباتها الراهنة وتحقيق تنمية ذاتية ،

واذ تشير أيضا الى أن قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي قد طلب الى البلدان والمنظمات الدولية المانحة اتخاذ تدابير محددة لصالح أشد البلدان تأثرا لمساعدتها على مواجهة ما لديها من حالات عجز خطيرة في ميزان المدفوعات ،

---

(١) كما حُدّدت في الفرع "عاشرا" من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦)، المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

واذ تلاحظ مع القلق أن البرنامج الخاص مازال عموما ، غير منفذ أساسا ؛

واذ تضع في اعتبارها عدم كفاية المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة بشروط تساهلية الى البلدان النامية ، التي توصف بأنها أشد البلدان تأثرا ، رغم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود ،

واذ تلاحظ مع بالغ القلق تدهور الحالة الاقتصادية والمالية في البلدان النامية التي تستحق المراعاة بوصفها أشد البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ، الناجمة عن الزيادة الحادة في أسعار وارداتها الأساسية ، وذلك نظرا الى انخفاض دخل الفرد بها ، الذى يعكس الفقر النسبي ، وانخفاض الانتاجية ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والتنمية ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، على وجه السرعة ، بالتعاون مع الوكالات والأجهزة والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، باستعراض حالة البلدان النامية التي تستحق المراعاة بوصفها أشد البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ، الناجمة عن الزيادة الحادة في أسعار وارداتها الأساسية ، وذلك نظرا الى انخفاض دخل الفرد بها ، الذى يعكس الفقر النسبي ، وانخفاض الانتاجية ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والتنمية ، وأن يقدم تقريرا أوليا في عام ١٩٨٠ الى الدورة الأولى المعنية بالموضوع للجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ، وكذلك الى الدورة الرابعة للجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وأن يدرج تقريرا ختاميا في التقرير التحليلي الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ؛

٢ - تطلب الى جميع البلدان المانحة أن تقوم في الوقت نفسه بالنظر في تقديم المساعدات بأنواعها الى البلدان التي قد تكون أشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ، مع ايلاء الاعتبار الى الاحتياجات العاجلة المتعلقة بميزان المدفوعات والاحتياجات الانمائية . ولهذا الغرض ينبغي ايلاء الاعتبار على وجه الاستعجال ، في جملة أمور ، الى التدابير التالية :

(أ) بذل أقصى الجهود لزيادة المساعدات المالية زيادة ملموسة في شكل هبات أو بشروط تساهلية بدرجة كبيرة في اطار الالتزامات المعقودة في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

(ب) قيام البلدان المتقدمة النمو ، التي لم تفعل ذلك بعد ، باتخاذ خطوات في أسرع وقت ممكن لتنفيذ النتائج المعتمدة في اطار الجزء ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) ؛

(ج) تقديم مساعدات مالية بشروط ملائمة ، في جملة أمور ، لسد العجز في الأغذية وتلبية احتياجاتها الانمائية الزراعية ؛

(د) منح جهود التصنيع نصيبا مناسبا من الموارد المنقولة الى تلك البلدان مع ايلاء الاعتبار لأولوياتها الانمائية ؛

٣ — تلاحظ أن صندوق النقد الدولي يقوم بدراسة امكان انشاء اعانة لتسديد الفوائد لمرفق التمويل التكميلي ، وان لجنة التنمية طلبت من المجلس التنفيذي للصندوق ايلاء الاهتمام الى تطوير طرق ووسائل تخفيض تكاليف الفوائد لمرفق التمويل التكميلي ، وان الصندوق قام أخيرا بمد أجل استحقاق المسحوبات على مرفق التمويل الممدد ؛ وتدعو الصندوق الى ايلاء الاعتبار للاقتراحات المقدمة في هذه المجالات ؛

٤ — تدعو صندوق النقد الدولي الى أن يأخذ في الاعتبار ، في اطار تسهيلاته المالية ومبادئه التوجيهية ، الآثار الضارة بميزان المدفوعات الناجمة عن ارتفاع أثمان واردات الأغذية للبلدان التي قد تكون أشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ؛

٥ — تدعو المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف الى ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية والاحتياجات العاجلة المتعلقة بميزان المدفوعات للبلدان التي قد تكون أشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية . وفي هذا الصدد ، تدعو الهيئات المعنية في الصندوق والبنك لمواصلة النظر ، كل في مجال اختصاصها ، في الاقتراحات ذات الصلة الواردة في موجز برنامج العمل للاصلاح النقدي الدولي الذي قدمته مجموعة السبعة والسبعين في بلغراد .

— — — — —